مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، ص30 - 57، يناير 2023
ISSN 2518-5810

القانون ودوره في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني

د. محمد عبد الفتاح اشتيه*

د. شادي رمضان الكفارنة *

الملخص

هدفت الدراسة التعرف على دور القانون في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفيّ التحليلي، واختيار العينة العمدية لتطبيق أداة المقابلة الفردية المعمقة البالغ عددها(11) حالة بقصد من الذكور والإناث المختصين بالقانون، والناشطين في حماية حقوق الإنسان، وتطبيق أداة المقابلة الجماعية مع جماعات المناقشة المركزة من المهتمين والمختصين والمعرّفين الذكور في عائلاتهم القرابيّة الممتدة، الذين لديهم معرفة في العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي والبالغ عددهم (10) مجموعات، ولقد أضفت الدراسة إلى أَنَّ المجتمع الفلسطيني يمتثل لمعايير الضبط الاجتماعي أكثر من معايير القانون الرسمي؛ إذ يأخذ العرف مكانة متقدمة من القانون، وإن لم يحقق القانون جدواه يكون مكمل لدور العرف الاجتماعي من خلال ضبط العرف الاجتماعي، وأن الضبط الاجتماعي ما زال الوسيلة الأنجع والأكثر فاعلية في سبيل تحقيق السلم المجتمعي، حيث يساهم في ضبط العادات والتقاليد الاجتماعية، ويساعد في ضبط التنشئة الاجتماعية داخل العائلة أكثر من القانون الرسمي، وفي ضوء النتائج لا بدَّ من العمل على تقديم المقترحات اللازمة لتحقيق أهداف استراتيجية للقانون مع مراعاة الضبط الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع الفلسطينيّ.

الكلمات المفتاحية: (القانون، الضبط الاجتماعي، المجتمع الفلسطيني.)

د. محمد اشتيه – أستاذ القانون الجنائي المساعد – جامعة الاستقلال moh.shtayah@gmail.com

د. شادي الكفارنة – أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المساعد – جامعة القدس المفتوحة dr.shady.ka@gmail.com

The law and its role in social control within the Palestinian society

Abstract

The aim of the study was to identify the role of the law in social control within the Palestinian society, and to achieve the objectives of the study, the descriptive, analytical approach was adopted, and the sample was deliberately selected to apply the in-depth individual interview tool of (11) cases with the intention of male and female law specialists ،And activists in the protection of human rights, the application of a group interview tool with focused discussion groups of interested, competent and knowledgeable males in their extended kinship families, who have knowledge in customs, traditions and social custom, numbering (10) groups، The study added that the Palestinian society complies with the standards of social control more than the standards of official law, as custom takes an advanced place from the law, and if the law does not achieve its usefulness, it complements the role of social custom through the control of social custom ،Social control is still the most effective and effective means to achieve social peace, as it contributes to the control of social customs and traditions, and helps to control socialization within the family more than the official law. In light of the results, it is necessary to work on submitting the necessary proposals to achieve the strategic objectives of the law, taking into account informal social control in Palestinian society.

Keywords: law, social control, Palestinian society.

المقدمة:

لكل مجتمع قوانين وأعراف تحكم سلوك أفراده من خلال الحقوق والواجبات مهما كان المجتمع متطوراً وعارفاً، ولا بدّ من أن تكون هذه القوانين ضابطة للحقوق والواجبات المتبادلة بين أفراده ، حيث إن المجتمع بحاجة ماسة إلى إعادة تنظيم علاقاته مع النص القانوني الذي يمثل الضبط الإلزامي لسلوك الأفراد؛ وذلك من خلال تحديد السلوكيات المنحرفة التي يُحظر على الفرد ممارستها، وإذا ما قام بها يقرر له القانون الجزاء المناسب، الذي توقعه السلطة القضائية، وهذا يعني أن القانون أداة لتحقيق ضبط سلوك الفرد في المجتمع أي ضبطه الاجتماعي (محمد، 2016: 533) ، الذي يعدّ من أهم مقومات

المجتمع الإنساني وسمة ملازمة لكل المجتمعات على اختلاف درجة تحضرها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلا يوجد تنظيم اجتماعي دون معايير ضابطة للسلوك الإنساني تحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية أو عادات اجتماعية أو قوانين أو معتقدات أو قيم اجتماعية وهو بهذا الضمان يعدُّ الدرع الواقي من الانحرافات الاجتماعية لتحقيق التناسق والتوافق الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، والضبط الاجتماعي يهدف إلى تحقيق النظام والاستقرار وحفظ الحقوق والممتلكات والحريات وذلك بما يحمله من قوانين وقيم وعادات وأعراف ورموز حضارية وثقافية تشجع على التماسك والتآلف بين أفراد المجتمعات الإنسانية مع مراعاة التغير المستمر للمجتمعات، كما يسعى الضبط الاجتماعي إلى الإصلاح والتحسين في مجالات المجتمع ونشاطاته، إذ يحافظ على الإيجابيات ويدعمها ويترك السلبيات ويعدلها (علي، 2019: 463)، وقد حظي مطلب تطبيق القانون بأهمية بالغة في المجتمع الفلسطيني، سواء من جانب الأفراد او مؤسسات المجتمع المدني؛ لما يمثله من استقرار مجتمعي وسلم أهلي.

مشكلة الدراسة:

يظهر التراث النظري الحاجة المُلحة إلى النصوص القانونية والعمل على تحسينها، ومدى التحديات التي يواجهها القانون في ظل ثقافة العادات والتقاليد والأعراف غير الرسمية، وقد أثارت هذه الآراء تساؤلات حول القانون واتجاهاته نحو الضبط الاجتماعي ومدى مشاركته في الضبط الاجتماعي، والتعرف على واقع القانون، ومدى القدرة على تنفيذه في ظل عرف اجتماعي بديل أو مكمل في المجتمع ، والكشف عن الصورة النمطية التقليدية الموروثة حول دور القانون ومكانته، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور القانون في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

تساؤلات الدراسة:

1. إلى أي مدى يساهم القانون في ضبط العُرف الاجتماعي؟
2. ما مدى مساهمة القانون في ضبط العادات والتقاليد الاجتماعية؟
3. كيف يساهم القانون في ضبط التنشئة الاجتماعية؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن دور القانون في ضبط العُرف الاجتماعي.

2. التعرف على دور القانون في ضبط العادات والتقاليد الاجتماعية.
3. الاســـتدلال على دور القانون في ضبط التنشئة الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراســـة في محاولتها إلقاء الضــوء على واقع القانون ودوره في الضــبط الاجتماعي، والمعوقات التي يواجهها القانون في الضـــبط الاجتماعي، ومعرفة وســـائل الضـــبط الاجتماعي ودورها في اســـتقرار وتماسك المجتمع، وكذلك البحث في موضوع من الموضـــوعــات التي تــدعم النظــام الاجتماعي، وضبط السلوك، والمحافظة على النظام والانســـجام الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني.

حدود الدراسة:

الحد البشري: هم الذكور والإناث الذين لديهم معرفة قانونية، والذكور الذين لهم مكانة اجتماعيّة في عائلاتهم القرابية ولهم معرفة بعادات وتقاليد المُجتمع القديمة والجديدة في المجتمع الفلسطيني.

الحد المكاني: اقتصرت حدود الدراسة من الناحية الجغرافيّة المُتمثلة في المحافظات الشمالية والجنوبية (الضفة وغزة).

الحد الزمني: بدأ العمل الميداني منذ بداية يناير-2022 واستمر حتى أيار -2022.

الإطار النظري للدراسة:

يجمع التراث النظري أن فكرة القانون الرسمي أو فكرة منظّمة ظهرت في الفكر الاجتماعي والسياسي والقانوني، فضلاً عن أثرها الواضح في دراسات الضبط ونظرياته، وقد عاصرتها وتطورت معها فكرة أخرى هي فكرة القانون الرسمي والضبط الاجتماعي غير الرسمي، وبدأت الدراسات تتناول هذه الضوابط؛ لما لها من أثر فاعل في انضباط المجتمعات، خصوصاً في تلك المرحلة التقليدية والمحافظة التي كانت تعيشها تلك المجتمعات.

مفهوم القانون:

يُعد القانون مجموعة من القواعد التي تنظم حياة المجتمع وسلوك الأشخاص فيه، وهذه القواعد تنظم أموراً مدنية أو تجارية أو جزائية أو غيرها، أيًّا كان مصدر هذه القواعد سواء كان مصدرها التشريع أو غيره من المصادر الأخرى، فهذه القواعد القانونية بصرف النظر عن مصدرها أو موضوعها تكوّن القانون بمعناه العام الذي يعد مجموعة من القواعد التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية ويفرض عليهم احترامها ومراعاتها في سلوكهم بغية تحقيق النظام في المجتمع (عاشور، 2018: 3)، ويرى آخرون أنّ القانون: مجموعة من القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع التي تكفل السلطة العامة احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها، أو هو مجموعة القواعد الملزمة

السائدة والمطبقة بالفعل في بلد معين وفي وقت معين، أو هو مجموعة القواعد التي تضعها السلطة التشريعية لتنظيم موضوع معين (سليم، 2014: 8)، ومن خلال البحث والاطلاع يمكن أن نذكر للقانون تعريفات أخرى، فهو مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الإنسانية داخل المجتمع بما في ذلك الروابط الاجتماعية، إذ يقيم النظام ويحقق الاستقرار من خلال إقامة التوازن بين مصالح الأفراد المتشابكة والمتعارضة، ويتم ذلك عن طريق تحديد المركز القانوني لكل فرد وما يتضمنه ذلك المركز من حقوق وواجبات (منصور، 2010: 13)، وكذلك أيضاً: إنه مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع أو النظام الذي تجري وفقًا له علاقات الأشخاص في المجتمع (الرفاعي، 2008 :8).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن يصوغ الباحثان تعريفًا للقانون على أنه مجموعة القواعد العامة المجردة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع الفلسطيني، وتعمل السلطة القضائية على تطبيق هذه القواعد من خلال توقيع الجزاء المقرر على من يخالفها.

أهمية القانون: (صالح، 2016: 7).

1. ينظم سلوك الإنسان وتصرفاته تجاه الأخرين، وتجاه ممتلكاتهم وأعراضهم داخل المجتمع الذي يعيش فيه؛ لتحقيق مصالح عليا جديرة بالحماية كالحق في الحياة والسلامة الجسدية والعرض والشرف والاعتبار والملكية وغيرها من الحقوق اللصيقة بالإنسان.
2. يساهم في توفير الحياة الكريمة للإنسان والمجتمع ويصون الحقوق الفردية والجمعية.
3. يحافظ على لحمة المجتمع واستقراره وتماسكه عن طريق توفير العدالة والأمن والحرية عبر الالتزام بالنظام والقواعد المقررة مسبقاً.
4. ينظم سلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع ببيان حقوقهم وواجباتهم، وفق القاعدة القانونية التي تُعد قاعدة اجتماعية تفرض نظامًا معينًا لتحقيق الضبط الاجتماعي.
5. يعمل على تنظيم الضبط الاجتماعي والحريات والمصالح، حيث يعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي بل هو الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع المنظم في ضبط سلوك أفراده.

مرتكزات القانون في تحقيق الضبط الاجتماعي: (معهد الولايات المتحدة للسلام، 2015: 11).

1. **المسؤولية أمام القانون:** تعني مساءلة من يخرق القانون أيًّا كانت صفته، وأن يتحمل عاقبة فعله ويتلقى العقوبة المقررة، فإذا ما ارتكب أي شخص سلوكًا مجرمًا، وترتب عليه انتهاكًا لحقوق غيره، فيجب أن يخضع للمساءلة أمام القضاء النظامي للدولة، بغض النظر عن وظيفته أو صفته.
2. **المساواة أمام القانون:** يعد من أهم عناصر تحقيق الاستقرار المجتمعي، فإذا ما تعرض الناس إلى التهميش وأعوزتهم سبل الوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية وعانوا من مظاهر عدم المساواة والظلم، وتقاعست الدولة ومؤسساتها القانونية عن حماية حقوقهم، وضمان المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، كل ذلك يمكن أن يسبب حالة من عدم الاستقرار والنزاعات في الدولة.

ويعد مبدأ المساواة من المبادئ الدستورية العامة في النظم القانونية، حيث يرتكز على أساس من الفلسفة السياسية للديمقراطية باعتبار أن الحرية لا توجد ما لم تكن متاحة للجميع، فلا ديمقراطية بغير حرية، ولهذا يعد مبدأ المساواة أحد دعائم الدولة القانونية على أساس أن سيادة القانون لا تعلو ما لم يطبق على قدم المساواة ، وأكدت المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني هذه الركيزة من الركائز الدستورية التي تحقق الاستقرار المجتمعي، حيث نصت على " إن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة".

مفاهيم الضبط الاجتماعي:

لم يتفق علماء الاجتماع في تعريف موحد لمصطلح الضبط الاجتماعي؛ وذلك بسبب الاختلاف في المنطلقات النظرية تجاه هذا المصطلح ومضامينه كأبعاده ووظائفه وآلياته، خصوصاً وأن معنى المصطلح يعني النفوذ أو القوة أو التسلط أو السلطة أو المقدرة الفذة، على نقيض معناه في اللغات الأوروبية التي تشير إلى الإشراف والمراقبة والمتابعة، وقد أثّر ذلك على آليات الضبط فبعد أنْ كانت تعتمد على القهر كالقمع والإكراه والقوة أصبحت تعتمد العقلانية كآلية جديدة للضبط كونه الأكثر فاعلية (العمر، 2006: 44)، وهنا يمكننا القول إن الضبط الاجتماعي هو مجموعة من العمليات المتداخلة لكل من الفرد (الضبط الداخلي) والمجتمع، تمارسها أجهزة عديدة يستطيع بها المجتمع فرض السيطرة والرقابة على أفراده وتنظيم سلوكهم بالامتثال أو التقليد قولاً أو فعلاً من خلال مجموعة من

الوسائل المادية والرمزية أو كليهما معاً بطريقة تقضي إلى اتساق وتوافق علاقات وسلوكيات أفراده وجماعاته مع توقعات ومثاليات المجتمع التي يتبناها، بغية المحافظة على استمرارية النسق الاجتماعي وتطوير أدائه بتحقيق أهداف إجرائية علاجية ووقائية وإنمائية اعتماداً على مؤسسات بعينها وما تحويه من فرق عمل وفق إيديولوجية المجتمع ونمط حياته الاجتماعية(فياض، 2018: 8)

كما يقصد بالضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من الممارسات ابتدعتها الجماعات الاجتماعية عبر التاريخ تجبر أو تشجع أفراد الجماعة الواحدة على التوفيق والتماثل والانسجام (زهران، 2017: 169) وأنه هو سيطرة اجتماعية والتزام مقصود وهادف لأفراد المجتمع (عبد الحميد، 2015: 44)، وما تمارسه العادات الشعبية والأعراف من أثر على المجتمع (القرشي، 2011: 34).

وقد عرف الباحثان الضبط الاجتماعي: "إنه مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها وسائل الضبط في المجتمع الفلسطيني، بهدف فرض النظام الاجتماعي والقيمي على أفراد المجتمع، وحمايته من الاتجاه للانحراف".

نظريات الضبط الاجتماعي

بعد الاطلاع على التراث النظري لنظريات الضبط الاجتماعي تبين أن هناك تباين بين العلماء على عدد وسائل الضبط الاجتماعي فكل عالم قسّمها حسب وجهة نظره فمثلاً: (ادوارد روس) قسّمها إلى الوسائل الآتية : (الرأي العام، القانون، الاعتقاد، الايحاء الاجتماعي، التربية، العرف، الدين، المثل العليا، الشعائر، الفن ،التثقيف، القيم الاجتماعية)، أما (ابن خلدون) فقسمها إلى الوسائل التالية :(الدين، القانون، الأعراف، والعادات والتقاليد، الأخلاق والمثل العليا)، أما (وليم سمنر) قسمها إلى الوسائل التي تمثلت في:(العادات ،التقاليد ، الأعراف، القانون)، كما أكدَّ كل من ابن خلدون وادوارد روس على أهمية الحياة الاجتماعية باعتبارها ضرورة من ضروريات وجود المجتمع؛ لأن المجتمع يتطلب نوع من السلطة للحفاظ على تماسك المجتمع وتقوية التعاون بين أفراده، وكبح العدوان بين بعضهم البعض سواء كأفراد أو جماعات (الشهابي والوائلي ، 2019: 271).

أهداف الضبط الاجتماعي: (الطالبي، 2021)

1. يعمل على توطيد شعور الأفراد بالمساواة والعدل من خلال الامتثال للقيم الجمعية ومعاييرها، ويكون بذلك يجمع بينهم رابط مشترك.
2. يؤطر سلوكيات الأفراد ضمن نظام معين ليؤدي كل فرد دوره على أكمل

وجه ويشكل الأفراد بمجموعهم منظومة متكاملة.

3. يساهم في انخراط الفرد في مجتمعه ويجعل منه إنسانًا اجتماعيًّا تختفي منه الأنانية والانطوائية وتتعزز عنده المشاركة الجماعية.
4. يحافظ على أعلى مستوى من درجات التضامن الاجتماعي ضمن إطار التنظيم الاجتماعي الواحد سعيًا لضمان بقائها على الدوام.
5. يعزز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ويسعى قدر الإمكان لبقائها مستمرة.
6. يحقق مستويات من الأمن الاجتماعي بتأدية كل فرد دوره على أكمل وجه داخل مجتمعه.
7. يغرس أسمى معاني الارتباط الدائم بين أفراد المجتمع.

أنواع الضبط الاجتماعي: (مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، 2014: 45)

الضبط الداخلي: هو الذي ينبع من داخل الإنسان، كالقيم والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية، ويكتسب الإنسان هذه القيم والمعايير من الثقافة السائدة في المجتمع، وتتولى المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمدرسة والدين ووسائل الإعلام تدعيم هذا الضبط.

الضبط الخارجي: وهو الذي يتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح.

الدراسات السابقة:

1. كشفت دراسة اشتية (2022) عن حقوق الإنسان رزمة واحدة غير قابلة للتجزئة، وأساس التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توفر بيئة آمنة لممارسة هذه الحقوق، وذلك من خلال استتباب السلم الأهلي الذي يتحقق بسيادة القانون، وقد اتبع الباحث في هذا البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي أسلوب التحليل، وتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها: إن السلم الأهلي ركيزة أساسية لبناء المجتمعات وتطورها، وإنّ السلم الأهلي في فلسطين في أسوء حالاته وفي وضع خطير، كما أن عواقب انهيار السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني سيكون له انعكاسات خطيرة على القضية الفلسطينية، وهناك عوامل سببها الاحتلال وأخرى ظروف المجتمع

الفلسطيني تساعد في انهيار السلم الأهلي.

2. هدفت دراسة الكفارنة (2021) التعرف على النسق القرابيّ في المُجتمع الحضريّ الفلسطيني، وتمَّ الاعتماد على عدة مناهج لتحقيق أهداف الدراسة منها: منهج دراسة الحالة، والمنهج الأنثروبولوجيّ بأدواته: الملاحظة بالمشاركة والمقابلة، والاعتماد على دليل المقابلة لجمع البيانات من (15) حالة بقصد من المعرّفين الذكور في عائلاتهم القرابيّة الممتدة، والإناث اللَّاتِي لديهنَّ معرفة في العادات والتقاليد، ولقد أضفتِ الدراسة إلى أَنَّ مُجتمع بيت حانون مُجتمعٌ عائليّ تحكمه القوانين العرفيّة التي تضمن للعائلة القرابيّة بقاءها، وشاعتْ بينهم العصبيّة القرابيّة على طبقات تناسب الجماعة التي ينتسب إليها أحدهم، فهو في عائلته يتعصب لأسرته على سائر الأسر، والفرع الذي هو منه على سائر الفروع، ولعائلته القرابيّة على العائلات الأخرى، وأضافتِ الدراسة بجانب الرابطة الدموية أيضاً رابطة القرابة بالمصاهرة التي تجمع بين العائلات عن طريق الزواج الذي له تأثيره على بنية العلاقات القرابيّة والاجتماعيّة في المُجتمع.

3. هدفت دراسة التميمي (2019) التعرف على الضبط الاجتماعي في الفكر الإسلامي وأثره في تحقيق مقصد الشرع من حفظ نظام الأمة ، وأهمية الضبط الاجتماعي في انسجام السلوك الجمعي للمجتمع في كل العلميات الاجتماعية التي تعمل على امتثال الأفراد أو إخضاعهم وتنظيم سلوكهم بما يتفق وقيم المجتمع وأعرافه وموروثاته، ولقد جاءت هذه الدراسة؛ لتسليط الضوء على هذا المصطلح في الفكر الإسلامي من حيث تحديد أثره في تحقيق مقصد الشرع من حفظ النظام العام للأمة ، ثم بينت أهم التحديات التي تواجه منظومة الضوابط الاجتماعية.

4. هدفت دراسة بدري (2019) إلى أن الدين الإسلامي تميّز بميزات تجعل القلوب تهفو إليه، وهذه الميزات ترافق هذا الدّين الحنيف حتى في حال تنفيذ العقوبة على مرتكبيها، ممّا يجعلها أداة لتحقيق السّلم المدني في المجتمعات، ولذلك جاء البحث بعنوان "ملامح تحقيق السّلم المدني في تطبيق العقوبات الشرعية " دراسة في ضوء الهدي النّبوي، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ النّصوص النّبوية جاءت تُبرز ملامح تحقيق السّلم المدني في تطبيق العقوبة من خلال السّتر مراعاة للجوانب النّفسية والاجتماعية، وبحفظ كرامة الإنسان، ومراعاة الحالات الخاصّة

لبعض الأفراد رعاية للأمن الجسديّ والفكريّ والنفسيّ.

5. بينت دراسة صبرينة (2017) أنّ عملية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية له أهميته في تدعيم السلوكيات الاجتماعية السوية، وتعديل المنحرف منها من خلال إلقاء نظرة اجتماعية لمفهوم الضبط الاجتماعي حتى وإن اختلفت المفاهيم المحددة للضبط الاجتماعي حسب العلماء كل حسب رأيه ومشاربه الفكرية، إلا أن الاتفاق يبدو جليًّا حول أهميته في تنظيم وضبط الحياة الاجتماعية التي تتسم بتعقد العلاقات وتشابك الأدوار والوظائف الاجتماعية.
6. كشفت دراسة محمد (2016) أن الثقافة القانونية أحد الروافد المهمة التي تقوي الشخصية وتجعل منها ذاتًا قادرة على مواجهة الحياة بغير جهل، إذ يمثل الوعي القانوني صورة تستوعب كل أنواع الثقافة العامة في المجتمع التي تقع في مقدمتها الوعي الاجتماعي الذي يعني الإدراك الكلي للمواطن باعتباره ركنًا من الأركان المكونة للمجتمع، وإنَّ الارتقاء بالثقافة العامة للمجتمع يعد تمهيدًا أساسيًّا لعملية الارتقاء بالوعي الاجتماعي بالقانون ، ولكي تكتمل ثقافة العلم بالقانون لا بدَّ أنْ يكون إلى جانبها شكل آخر من أشكال الثقافة القانونية وهي ثقافة احترام القانون، فللقانون والمجتمع صلة وثيقة جدًّا بحيث لا يمكن أن نتصور وجود القانون بدون مجتمع لأن القانون لم يكن إلا لتنظيم شؤون هذا المجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة:

يظهر من خلال استعراض ما جاء في الدراسات السابقة والمهتمة بقضايا القانون والضبط الاجتماعي والانسجام من حيث الهدف من الدراسة، أو من حيث الأطر النظرية والمنهجيّة التي انطلقت منها كل دراسة، لذلك حاول الباحثان الاستفادة من الدراسات السابقة لإثرائها وإكسابها عمقًا علميًّا، وفيما يلي التعقيبات:

– اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في القانون ودوره في الضبط في الأسرة والمجتمع.

– جاءت الدراسة الحالية امتدادًا للدراسات السابقة، وركزتْ على القانون ودوره في الضبط الاجتماعي حتى يتمكن الباحثان من فهم طبيعة هذا القانون ومدى دوره في الضبط الاجتماعي، وبذلك تكون الدراسة قد حددت بقدر المستطاع موقعها على خريطة الدراسات السابقة ومدى أهمية تلك القضية وذلك الموضوع.

– استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد خطوات ومراحل البحث العلمي، وخاصة من دراسة اشتية في أن السلم الأهلي ركيزة أساسية لبناء المجتمعات وتطورها، كما أظهرت دراسة الكفارنة هناك أنماط في المجتمع الفلسطيني تقليدية عائليّة تحكمها القوانين العرفيّة التي تضمن للعائلة القرابيّة بقاءها، وشاعتْ بينهم العصبيّة القرابيّة على طبقات تناسب الجماعة التي ينتسب إليها أحدهم، كما الاستفادة من دراسة التميمي في الكشف عن تحديد أثر الضبط الاجتماعي في تحقيق مقصد الشرع من حفظ النظام العام للأمة، كما الاستفادة من دراسة بدري في تحقيق السّلم المدني من خلال تطبيق العقوبة ومراعاة للجوانب النّفسية والاجتماعية، وحفظ الكرامة الإنسانية، كما الكشف عن نتائج دراسة صبرينة في أن الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية يساهم في تدعيم السلوكيات الاجتماعية السوية.

الإطار المنهجي للدراسة

منهج الدراسة

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ لملاءمته أغراض البحث العلميّ، وأنه يهدف إلى تجهيز البيانات والإجابة على التساؤلات، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بتحليل الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة

يتكوّن مُجتمع الدراسة من الرجال والنساء الذين لديهم معرفة قانونية، والذكور الذين لهم مكانة اجتماعيّة في عائلاتهم القرابية، ولهم معرفة بعادات وتقاليد المُجتمع القديمة والجديدة في المجتمع الفلسطيني.

عينة الدراسة

تكوّنتْ عينة الدراسة من الرجال والنساء ممن لديهم معرفة قانونية من خلال اختيار عينة عمدية بلغ عددها (11) حالة، بالإضافة إلى عمل (10) مجموعات مركزة Focus) (groupمن الرجال الذين يهتمون بالضبط الاجتماعي غير الرسمي في المحافظات الشمالية والجنوبية للمجتمع الفلسطيني (الضفة وغزة).

أدوات الدراسة:

استند الباحثان بأدوات جمع البيانات بالأسلوب الكيفيّ (النوعيّ) منها: المقابلات الفردية المعمقة، ومقابلات جماعات المناقشة المركزة حتى تتحقق أهداف الدراسة.

1. المقابلة الفردية المعمقة:

استعان الباحثان بالمقابلة؛ لأنها تعد من الأدوات المهمة التي تستخدم في المنهج الأثروبولوجي، فهي عبارة عن أداة استكشافيّة

للحصول على بيانات مفصلة عن أنماط السلوك الاجتماعي، أو تفسيرات معينة لهذه الأنماط من السلوك، وشملت المقابلات التي تمت بهدف جمع المادة الميدانية المطلوبة حول موضوع الدراسة من الحالات التي وقع الاختيار عليها من المجتمع، وهي بمثابة مدخل يسمح بجمع المادة المتعمقة، حيث أُجريتْ (11) مقابلة فردية معمقة مع رجال ونساء رائدات فاعلات بأنشطة حقوق الإنسان ومختصين يهتمون ويقدمون خدمات حقوقية للرجال وللنساء، وقد راعا التوزيع الجغرافيّ للمقابلات، وتمَّ إعداد دليل للمقابلات الفردية ضمن موضوع الدراسة؛ لذلك هدفت المقابلات المعمقة التعرف على واقع القانون على مناحي الحياة، والوقوف على أهم التحديات التي واجهت القانون في دوره في الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

2. المجموعات المركزة (Focus group):

استعان الباحثان بجماعات المناقشة المركزة كأداة لجمع البيانات؛ لأنها الطريقة المنهجية من طرق الأسلوب الكيفيّ في البحث العلمي، وتعد جماعات المناقشة المركزة طريقة بحث قيمة وموفرة للوقت لجمع البيانات الكيفية للمقابلة والمستمدة من مجموعة من المبحوثين في وقت واحد، وتعد هذه الطريقة شائعة في جمع البيانات ضمن بحوث التقويم الأكاديميّ التي تجريها الجامعات وغيرها من المنظمات، وكانت كل مقابلة تختلف عن الأخرى في عدد الأفراد المشاركين والوقت والمكان المحددين، وذلك حسب ظروف الباحثان والمشاركة في الجماعة، حول موضوع دور القانون في الضبط الاجتماعي، وتمَّ الاستعانة بالمهتمين بالقضايا العرفية في الصلح العشائري، وبذلك تم عقد (10) مجموعات مركزة مع الرجال، وضمّتْ بالمتوسط 10 رجال، وقد بلغ إجمالي عدد المشاركين بالمجموعات المركزة (50) رجل، وهذا ما توصل إليه الباحثان، وقد راعا التوزيع الجغرافيّ لمقابلات جماعات المناقشة المركزة، وتمَّ إعداد دليل لمناقشة المجموعات المركزة، وكان الهدف منها التعرف على دور القانون في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني.

خطوات العمل الميداني:

1. مرحلة الاطلاع على التُّراث النظري:

بدأتْ هذه المرحلة بالاطلاع على الكتب الخاصة بالتُّراث النظريّ والدراسات السابقة، وعلى أحدث ما وصلتْ إليه الدراسات في الجوانب القانونية والاجتماعيّة التي تخص القانون والضبط الاجتماعي لمسايرة التطور الذي تحتاجه الدراسة الحاليّة من معرفة طبيعة دور القانون في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، والاعتماد على السجلات

والوثائق الرسميّة عن المُجتمع، مثل: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، والدراسات والأبحاث الاستطلاعية وذلك ليتمَّ إعطاء صورة مُعمقة لهذه الظاهرة المدروسة.

2. المرحلة الاستطلاعية:

بدأت هذه المرحلة في إجراء الدراسة الأوليّة، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن المُجتمع، وبلورة أسئلة الأدِلّة المقابلة.

3. مرحلة الدراسة المُعمقة: هي المرحلة التي تمَّ فيها تفريغ المادة الميدانيّة وتصنيفها وَفْقًا لأدِلّة المقابلة، والذي تم التركيز فيها على جمع المادة الميدانية بصورها المُعمقة.

4. مرحلة تصنيف المادة الميدانية:

في هذه المرحلة تمَّ تصنيف وتحليل مصادر المادة الميدانيّة التي اعتمدتْ على أسس منهجيّة رصينة، التي تمَّ توظيفها بعد تصنيفها في إطار موضوعات الدراسة، واعتبارها مادة مكملة تجعل رؤية موضوع القانون ودوره في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، حيث إنَّ المرحلة النهائيّة لإعداد أدِلّة لم تكتمل إلا بعد الانتهاء من كتابة سطور هذه الدراسة، فقد تمَّ تغيير الموضوعات عما كانت عليه في التطبيق الأولي، وذلك وفقًا لما أفرزه الواقع ممّا أسهم في إضافة بعض الموضوعات أو حذف البعض الآخر، الأمر الذي ساهم بدور فعّال في الجمع الميدانيّ المنضبط.

تحليل المادة الميدانية للدراسة:

تتناول هذه الفقرات عرضًا تحليليًّا للمادة الميدانيّة على المستوى النظريّ والتطبيقيّ، يمكن ذكرها على النحو التالي:

القانون ودوره في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني

تتناول هذه الفقرات محاولة الكشف عن دور القانون في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، ويمكن الوصول إلى كيفية مساهمة القانون في ضبط العُرف الاجتماعي، ومدى مساهمته في ضبط العادات والتقاليد الاجتماعية، وكيف يساهم القانون في ضبط التنشئة الاجتماعية؟ وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً: العُرف:

إنَّ العرف هو مجموعة النماذج السلوكية التي يجب الالتزام بها من قبل أفراد المجتمع؛ لما لها من أهمية تقليدية واجتماعية في المجتمع (المشهداني، 2018: 29)، حيث تلجأ السلطة القانونية الرسمية الحكومية في المجتمع الفلسطيني إلى مراعاة الضبط الاجتماعي غير الرسمي لتنظيم السلوك في المجتمع الذي يتكون من العرف الذي يعني المعايير أو المفاهيم أو المعايير الاجتماعية أو المقاييس المتفق عليها أو المنصوص عليها أو المقبولة بشكل عام،

وتشير الحالة(3) :"هناك الكثير من القضايا يتم الرجوع لها من خلال وسائل وأساليب الضبط غير السمي بمعنى العرف الاجتماعي هو الحل في أغلب النزعات الاجتماعية" وهذا يعدُّ من الطرق والأساليب التي يتبعها المجتمع الفلسطيني في تنظيم حياته، وتكون بمثابة قواعد أساسية له يقارن التصرفات بها ليحكم على مدى انضباطها أو اختلالها، وتؤكد الحالة رقم (5) قائلة: "إنَّ المجتمع الفلسطيني تحكمه منظومة الأعراف الاجتماعية في ضبط سلوك أفراده" وهذا يؤكد أنّ هذه الأعراف تتأصل مع تقادم الزمن، وينقاد له المجتمع كاملاً لا إراديًّا، وينبثق مصدر استقراره واستمرار اعتماده كمعيار اجتماعي من مدى إيمان المجتمع وفكره وعقيدته، وإنّها تلعب دوراً بتحديد الأفعال الواجب فعلها والتصرفات الممنوعة منها إدانة وأد البنات، وهذا ما تؤكده الدراسات أيضًا في أنَّ العرف عبارة عن مجموعة من القواعد التي ينبثق من اعتياد الناس على تصرف وسلوك معين وتوافقهم عليه في منحى معين من نواحي حياتهم الاجتماعية، بحيث يتولد لديهم اعتقاد بإلزامية هذا السلوك ووجوب احترامه وأنّ مخالفته يتبعها توقيع جزاء مادي (الزين، 2020: 41)، ومما يجدر ذكره ويتضح جليًّا أن العرف مصدرٌ من مصادر التشريع في معظم المجتمعات، ولم يكن وليد السلطة التشريعية، لكنّه ينبع من سلوك الناس واعتيادهم على نمط معين في حياتهم الاجتماعية، فقد يحدث أن يأتي أحد الأفراد بتصرف معين في مناسبة معينة ، ويقوم أحدهم بتقليده في نفس المناسبة، ويتدرج هذا التقليد حتى يأتي به معظم الناس في مثل هذه المناسبة حتى يتولد لديهم اعتقاد بأنَّ هذا السلوك ملزمٌ لهم تمامًا مثله مثل القانون، وفي هذه اللحظة يتكون وينشأ العرف، ويعدُّ العرف غير مكتوب لكنّه يكون في أذهان المجتمع، ويظلُّ راسخًا بحيث يصبح قانونًا غير مكتوب (شاهين، 2013: 186)

وكشف حالات الدراسة من خلال المُعرّفين العارفين بالعادات والتقاليد الذين تمّتْ مقابلتهم من خلال الجماعات المركزة (Focus group)عن كيفية القضاء العشائري في المجالس العرفيّة إذا وقعت النزاعات بين بعض العائلات، وتتفاوتْ خطورة النزاعات ابتداءً من الخلافات الشخصيّة والاجتماعية إلى القضايا المتعلقة بالاعتداء والقتل، حيث كل عائلة تلتزم بإرسال جاهة – تتشكل من مجموعة من الأفراد الوجيهة الذين لهم مكانة اجتماعية– في حال قام أحد أفرادها بالإساءة أو الاعتداء على فرد من عائلة أخرى، وتذهب (الجاهة) إلى العائلة التي صدر بحقها الإساءة، وتطلب منها الصلح من خلال إعطاء وجه أو عطوة بين المتنازعين، حيث يتم إلزام المتنازعين بعدم وقوع المشاكل، وفي الغالب يتم أخذ وجه أو العطوة حسب طبيعة المشكلة، والهدف من الصلح والقضاء العشائري إصلاح ذات البَيْن

لتحقيق السّلم الأهليّ، مع التأكيد أنه ليس بديلاً أو إلغاءً لدور قانون الدولة.

ويتبين من خلال الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية بأنَّ العرف المتفق عليه في الجماعة هو نظام اجتماعي غير مكتوب، يتكون من الأفكار والنماذج السلوكية المستمدة من فكر الجماعة وتراثها، ويتمثل في معايير اجتماعية تحدد الأفعال المرغوبة وغير المرغوبة، والسلوك الصحيح والخطأ بالنسبة لثقافة المجتمع، كما يحدد العرف في كثير من الأحيان نوعية العقوبات التي يمكن أن تحدث للشخص جرّاء تعديه على الأعراف في المجتمع الفلسطيني.

ثانياً: العادات والتقاليد:

إنّ العاداتِ هي نمط من السلوك أو التصرف المُعد والمُكرر الذي يُكتسب ويتعلم ويمارس ويتوارث اجتماعياً، ولا يجد المرء غرابة في ممارسة العادات لأنها جزءٌ لا يتجزأ من حياته الاجتماعية، أمّا التقاليد فهي النظام التطبيقي المتفق عليه من الناس الذي يؤدي إلى الاتساق بين أفعال الناس وبين بعضهم البعض في المجتمع، وتدلّ على الأفعال الماضية القديمة الممتدة عبر الزمن، والحِكم المتراكمة التي مرّ بها المجتمع ويتناقلها الخلف عن السلف جيلاً بعد جيل، وهي عادات اجتماعية استمرت فترات طويلة حتى أصبحتْ تقليداً، ويتم اقتباسها من الماضي إلى الحاضر ثمّ إلى المستقبل، فهي بمثابة نظام داخلي للمجتمع (فؤاد، 2018: 13) ، وفي هذا الصدد بيّنتْ حالات الدراسة أنّ المجتمع الفلسطيني له منظومته في العادات والتقاليد تضبط تصرفات أفراده التي تعدُّ بمثابة ظواهر أو أنماط يتبعها المجتمع الفلسطيني من باب التقدير التي لا يمكن العزوف عن أدائها، ولهذه العادات والتقاليد آثار إيجابية تقوم على خلق روابط قوية بين أفراد المجتمع في المعاملة مع بعضهم البعض، حيث يعتبرون أنفسهم جسدًا واحدًا، ومما يذكر أيضاً أن للعادات والتقاليد آثاراً سلبية منها : التصميم على التمسك بالعادات والتقاليد ، والإفراط في ذلك قد يقود بالمجتمع إلى الوقوع في الجهل، حيث يجعل المجتمع يرفض كل موقف من شأنه أن يكون علمًا مفيدًا، ويتْبع الجهلَ والرجعية وصعوبة التقدم والتطور، وهذا ما تقوله الحالة رقم (1) :" يلتزم الناس في المجتمع الفلسطيني بعاداته وتقاليده التي يصعب الخروج عنها، وقد وصل الحد في أصبح الإنسان مكبل لهذه العادات وأسير لها" وهذا يعني العادات هي الطقوس التي يتوارثها الأجيال عبر الزمان لتكون جزءًا مهمًّا من عقيدتهم، وقد استمرت هذه التقاليد؛ لأنها صنفت على أنّها طابعٌ ثقافيّ، فهي عبارة عن تعبير معتقدي معين، وتقاليدهم من قواعد السلوك التي تنتج عن اتفاق مجموعة من الأشخاص حيث تستمد قوتها من المجتمع.

وكشف حالات الدراسة من العارفين في العادات والتقاليد في المجتمع الفلسطيني من خلال مناقشات الجماعات المركزة (Focus group) "إن المجتمع الفلسطيني لا يستطيع الخروج عن العادات والتقاليد المتبعة فيه، ويعدّها جزء من تكوين هويته" وهنا يمكن القول: إنَّ العادات والتقاليد تعدُّ ترجمانًا حيًّا لمختلف الأساليب والوسائل التي سعى من خلالها الإنسان للتكيف مع بيئته المحيطة، فالإنسان عبر العناصر الثقافية ساهم في تشيد واقعه المعاش، حيث شكّلت العادات والتقاليد أبرز مصادر الثقافة في صيغها المادية والمعنوية، فهذه المصادر ساهمتْ بشكل مباشر في التعبير عن نمطية الممارسات والنشاطات التي زوالها الأفراد في الماضي والحاضر محاولةً منهم في تحقيق تكيّف واندماج اجتماعيين يكفلان لهم إشباع حاجاتهم المختلفة ضمن نمط ثقافي معين، كما شكّلت العادات والتقاليد نموذجًا توصيفيًّا تتأسس عليه مفاهيم الهُوية والانتماء والخصوصية الثقافية عبر مستوياتها المختلفة الذاتية و الاجتماعية والحضارية، فالعادات والتقاليد هي الأساليب والطرق الفردية والجماعية التي تم الاعتراف بها والإقرار بوجودها عبر عملية التلقين والتنشئة الاجتماعية التي ساهمت في رسوخها وفي وعي الأفراد بها.

وتشير الحالة رقم (2) " إنّ العادات والتقاليد لا يمكن الاستغناء عنها، واحنا عرفناها من الآباء والأجداد" وهذا يعني أن العادات والتقاليد يتم اكتسابها اجتماعيًّا وتعلمها من المجتمع عبر الأجهزة والأنساق الاجتماعية المختلفة.

وتقول الحالات من جماعات المركزة (Focus group) "إنَّ العادات والتقاليد هي المكون الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وهي التي تضبط سلوك الناس اليومية من أفراح وأحزان ومشاكل وكل مناحي الحياة" وهذا يعني العادات والتقاليد قد حظيتْ باهتمام كبير بأنّها تعدُّ سياقًا مباشرًا لفهم الفعل الاجتماعي وأنماطه الأكثر ظهورًا في المجتمع، وقد حققت الدراسات الحقلية ثمارًا في تلك المجهودات، وأفرزت نتائج لها من الأهمية ما يؤسس لنموذج توصيفي يترجم مساهمة العادات والتقاليد في بيان أشكال السلوك اليومي والروتيني لدى أفراد المجتمعات المختلفة.

وتقول الحالة رقم (10) : "يلتزم الناس بالعادات والتقاليد في المجتمع وتزاورهم في الأفراح وتآزراهم في الأتراح، وهذا ما أكدّه الدين الإسلامي في الترابط الأخوي بين الناس" وهنا يمكن القول إنّ العادات سلوكٌ اجتماعي ملزم، يدخل في تكوينها قيم دينية وعرفية تجعل الأفراد يسايرون المجتمع ويوافقونه بالسلوك في مختلف الأحداث والمواقف الاجتماعية المتكررة التي تسمى العادات الاجتماعية.

وتؤكدُّ حالات الدراسة من الجماعات المركزة (Focus group)" إنَّ هناك صعوبة لأيّ

إنسان في الخروج عن منظومة العادات والتقاليد" ومعنى ذلك أنها ذات قيمة اجتماعية من شأنها أن تحدث مردودًا اجتماعيًّا يتمثل في الفزع والاستهجان والاستياء بالنسبة لمخالفيها.

وتعلق الحالة رقم (4) قائلة: " يفضل أبناء الشعب الفلسطيني قيم العادات والتقاليد القرابية ويحتكم إليها في ضبطه الاجتماعي غير الرسمي" هذا يعني أن هناك فجوة وأزمة في سيادة القانون واحترامه، وفقدان الثقة والإيمان به، وهذا من أكبر الأزمات والمحن الذي يمرُّ بها المجتمع الفلسطيني، حيث إنَّ القانون في أصله هو الأسس والقواعد التي تحكم المجتمع، وتعمل على تنظيمه بتحديد حقوق الأفراد وواجباتهم، وينبغي الذكر هنا تعريف سيادة القانون حيث تُعرِّفه مؤشرات الحوكمة العالمية بأنها مدى ثقة الأفراد والتزامهم بالقانون، ونجد أنَّ الأعراف غير الرسمية حازتْ على المكانة الأكبر في ضمير المجتمع الفلسطيني.

أهمية العادات والتقاليد:

1. تعزيز الروابط: كشفت حالات الدراسة في المجتمع الفلسطيني عن مدى تعزيز العادات والتقاليد للروابط بين أفراد الأسرة والعائلة الواحدة، كما كشفت عن التداخل والتلاحم بين الأقارب، والسكن المشترك للعائلات القرابيّة الممتدة داخل المُجتمع وتشابك العلاقات الاجتماعيّة بين العائلات سواء القرابيّة وغير القرابيّة في المُجتمع الفلسطيني.
2. عادات تقليدية وحديثة: كشفت حالات الدراسة عن وجود تيارات للتقليدية والحداثة، فالتقليديّة تتمثل في الاتجاه الاجتماعيّ المحافظ الذي نجد فيه تحيُّزًا واضحًا بالتمسك بالأعراف والعادات والتقاليد القرابيّة، أمّا الحداثة نجد حرية في مواكبة التطور الحديث والميل إلى القانون الرسمي.
3. توارث العادات بين الأجيال: بيّنتْ حالات الدراسة عن العادات والتقاليد توارثتْ بين الأجيال من خلال الوقوف على تفاصيل حياة الأفراد، وعلاقتهم الاجتماعيّة والقرابيّة حول المناسبات الاجتماعيّة مثل: (مراسم حفلات الزواج، وترتيبات إجراء حالات الوفاة وإحياء الأعياد، والزيارات الاجتماعيّة الأخرى)، كذلك المعاملات اليومية العادية مع أعضاء المجتمع، في السوق والمؤسسات ومع الجيران، كما أظهرت الحالات دور الاختلاف الجيليّ في إلقاء الضوء على أبعاد الرؤية في المُجتمع وملامحه، كذلك بيّنَ مدى اختلاف السن في معرفة التفاصيل، واختلاف الرؤى حسب كل مرحلة عُمرية في التشديد والتمسك بالعادات والتقاليد القرابيّة وبيْنَ التي تتسم باللين ومواكبة الحداثة في المُجتمع. كما كشفت الحالات وجود تيارات للتقليدية والحداثة، فالتقليديّة تتمثل في الاتجاه الاجتماعيّ المحافظ الذي نجد فيه

تحيُّزًا واضحًا بالتمسك بالأعراف والعادات والتقاليد القرابيّة، أمّا الحداثة نجد حرية في مواكبة التطور الحديث والميل إلى القانون الرسمي.

4. الإحساس بالانتماء والهوية: أظهرت حالات الدراسة أنَّ عادات وتقاليد سكان المجتمع الفلسطيني ساهمت في زيادة التعصب القرابيّ في حدّته ولا سيما إذا ثارت المشكلات بين العائلات المتنازعة، وتربصتْ ببعضها البعض دون النظر إلى سوء العاقبة، ظنًّا منهم أنّ التسامح قد يفسره الآخرون بأنه ضعفٌ واستكانة، وعدم اعتزاز بصلة القرابة الدموية كما أظهرت ضعف نظرة بعض أفراد المُجتمع في أنَّ النزاعات الداخليّة والخارجيّة لن يتمَّ حلها إلا من خلال مُمثل العائلة، وذلك امتثالاً لتطبيق القانون العرفيّ المُتبع.

وهنا يمكن التعليق من خلال الحالة رقم (8) التي تقول: "إن معيار العادات والتقاليد هو المقياس في الحياة الاجتماعية، ومعيار القانون الرسمي دوره أقل من معيار الضبط الاجتماعي غير الرسمي" هذا يعني أن مصطلح العائلة (القبيلة) يُكوَّن أقصى حدود الانتماء في مفهوم الإنسان الفلسطيني ومنبع فخره، ويصل ظله إلى حيث تصل عائلته.

ثالثاً: التنشئة الاجتماعية:

أشارت حالات (عينة) الدراسة إلى تعليم وتدريب الأبناء منذ نعومة أظافرهم على عادات وتقاليد وأعراف الجماعات في المجتمع الفلسطيني، وتقول الحالة رقم (7):"تربى أبناء هذا الشعب على عادات وتقاليد ورثها عن أسلافهم، لذلك يصعب عليه التخلي عنها في مجتمعهم" ، ويستدل من هذه الحالة أنّ عملية التنشئة تبدأ بهذا الأسلوب ومفعوله منذ لحظة ولادة الإنسان، إذ تتمثل بما يكتسبه الفرد من تنشئة أو تربية صالحة، فتكون بمثابة مرحلة إعدادية لمواجهة الحياة المقبلة له في مجتمع ما، وتصهر شخصيته في بوتقة التعامل مع الآخرين وسلوكياته وأطباعه، فتقع مسؤولية هذا النوع على اللبنة الأولى في المجتمع وهي الأسرة التي تغرس لدى الفرد الأسلوب الذي سينتهجه في التعامل مع حياته القادمة.

وتقول الحالة رقم (11): " يندمج الإنسان في محيطه الاجتماعي، ويحاول أنْ يتكيّف مع عاداته وتقاليده التي تحكمه في حياته اليومية" وهنا يمكن القول إنَّ الإنسان يستطيع التكيّف مع أفراده من خلال ممارسته لأنماط من المعايير والقيم المقبولة اجتماعيًّا التي تجعل الفرد فاعلًا اجتماعيًّا داخل أسرته ومجتمعه، وهي تحدث من خلال وجود التفاعل بين الأفراد الذي يعدُّ جوهر العملية التنبؤية.

أهمية التنشئة الاجتماعية:

بالرجوع إلى حالات الدراسة من جماعات المناقشة المركزة (Focus group) تبيّن أهمية التنشئة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في النقاط التالية:

1. **التكيف:** تحاول الأسرة أنْ ينسجم أفرادها في محيطهم الاجتماعي مع ضبط علاقاتهم مع بعضهم البعض للحفاظ على ثبات ووحدة تماسك العائلة القرابيّة، وتحصينها ذاتيًّا من الانقسام وعدم تسرب أفرادها وتركها، حيث إنّ العائلة القرابيّة تُمثل للفرد كل معاني الأمان والحماية، وتحمي أفرادها وتحافظ على كيانهم واحترامهم وسمعتهم في المُجتمع، وإنَّ الانتقال من مكان لآخر لا يعني إمكانية الخروج من دائرة العائلة القرابيّة الدائمة بشكل مطلق، فما تزال الأسرة تغرس داخل الأبناء ملامح العصبيّة القرابيّة السكانيّة والجغرافيّة والتاريخيّة بما يدفع الأبناء إلى التمسك بتلك القيم داخل المجتمع الفلسطيني.
2. **اكتساب الإنسان السلوك:** أكدت الحالات أن الأسرة تسعى إلى تعليم أبنائها أنماط السلوك من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع الفلسطيني، فأصبح بإمكان الأبناء كسب قوتهم والاستقلال نوعًا ما عن آبائهم، فأصبحوا أصعبَ مراسًا وأقلَّ احتمالًا لتقبل سلطة الآباء، فغدت الأسرة الحضرية تواجه صعوبة في توجيه سلوكهم وتدبير شؤونهم والسيطرة عليهم وفق القيم التقليدية، وبهذا تكون التنشئة الاجتماعية آلية لترسيخ تلك القيم، ونقلها من جيل إلى آخر.
3. **تحقيق التطبيع الاجتماعي:** أظهرت الحالات أن الأسرة تساعد الفرد في أن يستطيع من خلالها اكتساب العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، بالرغم من أنَّ هناك تغيّرات قد طرأتْ على الأسرة بحكم التحولات الاجتماعيّة التي أدتْ إلى تغيّرات في العلاقات العائليّة التقليدية المرتبطة بنسق الحياة اليوميّة، وذلك عن طريق توزيع الأدوار داخل الأسرة، وهذا زاد من تمتع الأبناء بهامش من الحرية في تقرير شؤونهم الذاتيّة المتعلقة بالزواج والدراسة والعمل في المجتمع الفلسطيني.
4. **إشباع حاجات الأبناء:** أظهرت حالات الدراسة أن الأسرة تعزز من إشباع حاجات أبنائها لإحداث

التوازن لديهم من الناحية الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية أي هي التي تقود الفرد للتوافق مع نفسه ومع من حوله داخل المجتمع الفلسطيني.

وتعليقًا على ما سبق تقول الحالة رقم (9) :"إن العائلة الفلسطينية ما زالت تغرس وتربي أبناءها على الانتماء للعائلة، والولاء لكيانها، والامتثال لنظامها العرفي غير الرسمي"، وهذا يعني أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي يشكل القوانين العرفية التي تعدُّ جزءاً أصيلاً من أنظمة التنشئة الاجتماعية، ومن أسلوب حياة الناس، وتتسم القوانين العرفية على وجه الخصوص بتضمينها مجموعة من الأعراف المعترف بها تتقاسمها الجماعات في المجتمع الفلسطيني.

أهداف التنشئة الاجتماعية:

1. **تكوين الضمير:** أظهرت حالات الدراسة أن الأسرة الفلسطينية تحاول أن تكوّن الضمير الذي يتضمن الأخلاق والقيم والعادات التي تحكم التصرفات والسلوكيات الصادرة عن أبنائها، وأن الآباء هم القدوة الحسنة في سلوكهم أمام أبنائهم يساعدونهم على تكوين ضميرهم حتى يستطيعوا كسب قوتهم، بالرغم من أن الأسرة المعاصرة تواجه صعوبة في توجيه سلوكهم وتدبير شؤونهم والسيطرة عليهم وفق القيم التقليدية.
2. **توافق الفرد ومُجتمعَه:** بينت حالات الدراسة أنَّ الفرد يتمسك في عائلته القرابيّة وبقيمه وعاداته وتقاليده؛ أي بثقافته القرابيّة، كما يتمسك أيضًا بأسلوب حياته الاجتماعيّة والثقافيّة داخل المجتمع الفلسطيني.
3. **وضع أُسس السلوك الاجتماعي:** أظهرت حالات الدراسة أنّ الأسرة تحاول أنْ تعزز لدى الفرد فيها السلوك الاجتماعي السليم والقويم ليصبح إنسانًا اجتماعيًّا متوافقًا قدر الإمكان مع محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه والالتزام بالضبط الاجتماعي والامتثال للقواعد والقيم داخل المجتمع الفلسطيني.
4. **غرس القيم والمثل العليا:** أكدت حالات الدراسة على أن الآباء يساعدون أبناءهم في غرس القيم الأخلاقية والمثل العليا كالأمان والصدق والتسامح والكفاءة والمسؤولية والعدل والصبر وغيرها من القيم التي لا تزال الأسرة في

المُجتمع تغرس داخل الأبناء ملامح العصبيّة القرابيّة، وأنَّ الوحدة القرابيّة ترتبط بالسلطة الأبوية، أي أنَّ الأب يتمتع بالاحترام والطاعة من الأبناء، كذلك يتولى مركز السلطة، والمسؤوليّة الاجتماعيّة للأسرة، ويرجع إليه في جميع الأمور كما أنه مسؤول عن التزامات للأبناء، ويشرف على تماسك الأسرة وتضامنها وعلاقتها الخارجية بالأسر وبالعائلات الأخرى داخل المجتمع الفلسطيني.

5. **التعرف على البيئة المحيطة:** حاولت حالات الدراسة إظهار دور الأسرة في غرس تربية الأبناء على التعرف على بيئتهم ومحيطهم الاجتماعي، وأن يكون في وجدانهم سلوكيات إيجابية الهدف منها أن يكون متأقلمًا معها محافظًا عليها متفاعلًا بشكل إيجابيّ في المجتمع الفلسطيني.
6. **اكتساب اللغة:** فسرت حالات الدراسة بأنّ الأفراد في المُجتمع الفلسطيني يستخدمون مصطلحات لتصنيف العلاقات القرابيّة، وهذه دلالة على أنّه لا يمكن دراسة الروابط القرابيّة دون تصنيف مُصطلحاتها؛ لأنَّ كل مُجتمع إنسانيّ له طريقة تميزه في التعامل مع الأقارب في المُجتمع.
7. **تأكيد الذات:** بيّنت حالات الدراسة بتمسك الفرد بحقوقه الشخصية المشروعة وأن يعبّر عن معتقداته الذاتية المشروعة وأفكاره ومشاعره بطرق مناسبة، وأن يعبّرَ أيضًا عما يشعر به أو ما يفكر به دون محاولة السيطرة على الآخرين أو التقليل من شأنهم أو التحكم بهم أو إهانتهم حتى يعمَّ السلم وتقوى وسائل الضبط بين أفرادها، وذلك لأنَّ العائلة ترتبط بروابط تاريخيّة أصيلة واجتماعيّة التكوين القرابيّ لدى أفرادها الذين تجمعهم وحدة الدم والقرابة والولاء للعائلة داخل المجتمع الفلسطيني.
8. **تعليم الأبناء الأدوار الاجتماعية:** كشفت حالات الدراسة أنَّ هناك تغيّرات قد طرأت على الأسرة بحكم التحولات الاجتماعيّة التي أدّتْ إلى تغيّرات في العلاقات العائليّة التقليدية المرتبطة بنسق الحياة اليوميّة، وذلك عن طريق توزيع الأدوار داخل الأسرة، وتمتع الزوجة بقدر أكبر من المشاركة في إدارة شؤون المنزل، والإنفاق على

مستلزماته، وفي علاقة الآباء الأقرب إلى التفاهم منها إلى التسلط والقهر مع الأبناء، وتوجه الأهل نحو تنفيذ قراراتهم بالمشاركة لا بالسلطة الأبوية التي اعتمدتْ على الهيمنة والقوة، وهذا زاد من تمتع الأبناء بهامش من الحرية في تقرير شؤونهم الذاتيّة المتعلقة بالزواج والدراسة والعمل، لتوجيه آليات التفاعل الأسري في وجهة جديدة غيّرتْ من مظاهر التسلط الأبويّ التقليديّ التي كانت تستند إلى فوارق السن والجنس كأساس أولي لتحديد مكانة الفرد في الأسرة، وتحديد أنماط السلوك المتوقعة منه، وتوجيه علاقاته مع الآخرين.

وهنا ينبغي القول بناءً على ما أقرت به الحالة رقم (6): "إنَّ التنشئة الاجتماعية عملية تعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي الذي يهدف إلى إكساب الفرد سلوكيات ومعايير القيم الاجتماعية داخل الأسرة" وهذا يعني أنَّ قواعد التنشئة الاجتماعية تحاول إكساب الفرد سلوكًا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسّر له الاندماج مع الحياة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

وهنا ينبغي أن نقول: إنَّ التنشئة الاجتماعية عملية ذات أهمية بالغة، لكنها معقدة ومتشعبة الأهداف والمرامي في ظل التغير الذي طرأ على البنية التقليدية والتغيرات الهيكلية والتنظيمية للعائلة القرابيّة وارتفاع المستوى التعليميّ، وتزايد مشاركة في العمل والإنتاج الاقتصادي، وعلاقة التقدير المتبادل بين الكبار والصغار في العائلة، إلا أنَّ تقدير الضبط الاجتماعي غير الرسمي لا يزال متقدمًا على النص القانوني الرسمي ومكانته بالرغم من أنَّ التغيرات في نمط الأسرة الممتدة بفعل التقدم التقنيّ والتحول الاجتماعيّ الذي أدّى إلى تغيرات أصابتْ هذه الأسرة حتى استقرتْ على النمط النووي المعروف (الصغير) الذي ساعد في تراجع بعض من الصفات المميزة للطابع القرابيّ الواسع، وبالرغم من تفضيل العيش في أسرة نووية إلا أنَّ مرجعيتها هي العائلة الواسعة الكبيرة الحاضنة لامتداد الأسرة النووية في المُجتمع، ولا تُلغى صبغة القرابة عن أفرادها حتى وإنْ كانوا خارج المحيط القرابيّ في المجتمع الفلسطيني.

النتائج:

1. أظهرت النتائج أن آلية الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي تجتمع في المجتمع

الفلسطيني، ولكن الكثير من العادات والتقاليد لا تزال تكبل أفراد المُجتمع رغم ما طرأ عليها من تطور بفضل الانفتاح التعليميّ والتقنيّ والقانوني، إلا أنَّ تلك التقاليد لا تزال أعرافًا واجبة الاتباع يلتزم بها الأطراف المتنازعة بالحل السلميّ مع ممثلي العائلة حتى يتحقق السلم داخل العائلة القرابيّة والمُجتمع، وأنَّ النزاعات الداخليّة والخارجيّة لن يتم حلها إلا من خلال مُمثل العائلة، وذلك امتثالاً لتطبيق القانون العرفيّ المُتبع، وعلى الجانب الآخر يوجد المحكمة الرسمية ، وهناك دور لكل منهم في فض النزاعات على مستوى المجتمع، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة محمد (2016) التي أظهرت أنه في حال اكتمال ثقافة العلم بالقانون لا بدَّ أن يكون إلى جانبها شكل آخر من أشكال الثقافة القانونية وهي ثقافة احترام القانون.

2. كشفتِ النتائج تمسك الفرد في العائلة القرابيّة بقيمه وعاداته وتقاليده؛ أي بثقافته القرابيّة، بالرغم من أن التقدم جعل العلاقات القرابيّة والاجتماعيّة اليوم أقل تماسكًا لروابط القرابيّة مقارنةً في الماضي، وحظي القانون بمساحة في المجتمع في ظل هذا التقدم، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة صبرينة (2017) في تنظيم وضبط الحياة الاجتماعية التي تتسم بتعقد العلاقات وتشابك الأدوار والوظائف الاجتماعية.
3. أظهرت النتائج أنَّه ما تزال الأسرة في المُجتمع الفلسطيني تغرس داخل الأبناء ملامح العصبيّة القرابيّة السكانيّة والجغرافيّة والتاريخيّة مما يدفع الأبناء إلى التمسك بتلك القيم، وزيادة روح التماسك والولاء للعصبيّة، بالرغم من ظهور عوامل عديدة أدّتْ إلى تراجع وظيفة العائلة القرابيّة، وهذا قد جعل للقانون الرسمي سيادة ودوراً لا بأس فيه في المجتمع الفلسطيني.
4. كشفت النتائج أنَّ الأعراف ما زالت الوسيلة الأنجع من القانون في الضبط الاجتماعي، والأكثر فاعلية في سبيل تحقيق الضبط الاجتماعي؛ إذ إنّ العرف يلزم أتباعه ويولد اعتقاد عندهم بضرورة احترامه واعتباره قاعدة عرفية تقتضي معاقبة مخالفيها ، وأصبح في أحد مراحل التطور الحضاري المصدر الأول والأساسي من مصادر الاحتكام والتشريع؛ لأنه يهدف إلى تهذيب القوي، ومنع الظلم وتحقيق مبادئ العدالة والاستقرار في نظر أبناء المجتمع، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة التميمي (2019) في أن الضبط الاجتماعي يعمل على انسجام السلوك الجمعي للمجتمع في كل العلميات الاجتماعية التي تعمل على امتثال الأفراد أو إخضاعهم وتنظيم سلوكهم بما يتفق وقيم المجتمع وأعرافه وموروثاته.

5. أظهرت النتائج تغير مكانة العرف في ضمير المجتمع وفق حضور السيادة القانونية، فيأخذ العرف مكانة متقدمة إن لم يحقق القانون جدواه، فمحاولة إحداث التغيير في التقاليد العرفية تواجه صعوبات في المجتمع الفلسطيني؛ لأنها تحتاج إلى تغيير ثقافي واجتماعي، واتفاق من جميع الأفراد والأطراف.
6. أكدتِ النتائج أنَّ الاتجاه الاجتماعيّ العام من الأسر أقرّتْ في حال حدثت الخصومة بين الأفراد داخل المجتمع، يباشرها الأطراف المتنازعة وممثلون عن عائلاتهم بالصلح قبل اللجوء إلى القانون الرسمي، وذلك لأنَّ العائلة ترتبط بروابط تاريخيّة أصيلة واجتماعيّة التكوين القرابيّ لدى أفرادها الذين تجمعهم وحدة الدم والقرابة والولاء للعائلة، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة الكفارنة (2021) أنَّ المُجتمعَ الفلسطيني مجتمعٌ عائليّ تحكمه القوانين العرفيّة التي تضمن للعائلة القرابيّة بقاءها، وشاعتْ بينهم العصبيّة القرابيّة على طبقات تناسب الجماعة التي ينتسب إليها أحدهم، فهو في عائلته يتعصب لأسرته على سائر الأسر، والفرع الذي هو منه على سائر الفروع، ولعائلته القرابيّة على العائلات الأخرى.
7. بينّتِ النتائج أنَّ العائلة القرابيّة ترتبط بالسلطة الأبوية، أي أنَّ الأب يتمتع بالاحترام والطاعة من الأبناء، كذلك يتولى مركز السلطة، والمسؤوليّة الاجتماعيّة للأسرة، ويرجع إليه في جميع الأمور كما أنه مسؤول عن التزامات للأبناء، ويشرف على تماسك الأسرة وتضامنها وعلاقتها الخارجية بالأسر وبالعائلات الأخرى، حيث إنَّ الأب يوجه هذه العلاقات مع الآخرين بالضبط الاجتماعي بدلاً من القانون الرسمي.
8. كشفتِ النتائج أنَّ العائلة القرابيّة تراتبيّة في المُجتمع ترفع من شأن الرجولة وتميز الذكر عن الأنثى في التنشئة الاجتماعية؛ لأنه يُنظر إلى إنجاب الأبناء الذكور بوصفهم قيمة اجتماعيّة، لذا يقاس مركز العائلة بما تملكه من ذكور، فالمعيار عندهم ليس القانون، وإنما ما يمثله الذكور من قوة اجتماعيّة؛ وذلك لطبيعة المُجتمع العائليّ الذي يغلب عليه الطابع الأبويّ بوعيّ ذكوري.
9. بينّتِ النتائج أنَّ الأقارب يضبطون علاقاتهم بالعرف الاجتماعي مع بعضهم البعض بدلاً من القانون الرسمي للحفاظ على ثبات ووحدة تماسك العائلة القرابيّة، وتحصينها ذاتيًّا من الانقسام وعدم تسرب أفرادها وتركها، حيث إنّ العائلة القرابيّة تُمثل للفرد كل معاني الأمان والحماية، وتحمي أفرادها عند حدوث خلاف بينهم وبين العائلات الأخرى، ويهمه المحافظة على كيانها واحترامها وسمعتها بين باقي عائلات المُجتمع .

10. أوضحتِ النتائج أهمية العيش في أُسرة نووية؛ لأنَّ هذا النمط يتلاءم مع أكثر متطلبات الحياة الحضرية، فالأسرة النووية تفضل سيادة القانون لتحقيق الضبط الاجتماعي في ظل الحراك الاجتماعيّ والحرية المُجتمعيّة السائدة بينها.
11. كشفت النتائج أن هناك ضعفًا في إجراءات الحكومة لتفعيل القوانين التي تساعد في الحد من ظاهرة الجريمة، وأن مصادر الضبط الرسمية وغير الرسمية تحول دون ممارسة هذا السلوك، وأن دور العائلة لها التأثير الأقوى في الضبط في الحد من ذلك، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة اشتية (2022) في أنّ الضبط الاجتماعي يساعد في تحقيق السلم الأهلي في فلسطين، وأنّ عواقب انهيار السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني سيكون له انعكاسات خطيرة على القضية الفلسطينية.
12. أظهرت النتائج أنَّ الضبط الاجتماعي هو القواعد والمبادئ التي تتحكم في سلوك الفرد في المجتمع الفلسطيني من خلال الوسائل المعروفة، حيث إنّ تأثير الضبط الاجتماعي أكثر من القانون الرسمي، ويكون هذا التأثير عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي وهي: العرف والعادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية، وكلما قوي نفوذ هذه الوسائل على الأفراد ظهرت آثار لضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير والقواعد الاجتماعية.
13. كشفت النتائج أن العائلة القرابية تحتفظ باستمرار عاداتها وتقاليدها وتمتثل فيها على الغالب بصفة الدوام والتكرار وهي موروثة من جيل إلى جيل ومستمدة من القيم الأصلية للمجتمع القرابي؛ لذلك تلجأ إلى الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ويلتزم كثير من الناس إلى آليات الضبط الاجتماعي وذلك لحل مشاكلهم وفض المنازعات التي تحدث بينهم، بدلاً من أن تلجأ إلى القانون الرسمي؛ لأن الضبط الاجتماعي وسيلة فعالة ومهمة للنظام الاجتماعي، ويهيئ الظروف والعناصر اللازمة للاستقرار وتحقيق التماسك الاجتماعي، ، وبهذا يكون المجتمع الفلسطيني يلزمه العرف الاجتماعي أكثر من النص القانوني.
14. كشفت النتائج أن العادات والتقاليد والأعراف في المجتمع الفلسطيني تحظى بتقدير واحترام أكثر من القانون، وقد أنزلت بعض هذه العادات منزلة القانون الرسمي الذي يجب أن يحترمه الجميع، حيث إنّ الفرد داخل المجتمع يحترم العادات والأعراف أما إذا خالفها فإن المجتمع ينبذه ويزدريه ويلوك سمعته ويحجم الناس عن مصاهرته.

التوصيات

1. دعوة إلى إعادة توطين ثقة الفرد في جدوى القانون بضمان تنظيمه للحقوق والواجبات، بأن يصبح الجميع سواسية تحت مظلته لتحقيق الديمقراطية، وتعزيز ثقافة التسامح والقيم الحميدة.
2. نشر الوعي بأهمية السلم الأهلي في التطور والازدهار من خلال تعميق مبدأ سيادة القانون عبر تأصيل وتعزيز القيم الأخلاقية العادلة في ضمير الشعوب وتضمينها في الأعراف المتبناة.
3. دعوة الأسر إلى تربية أبنائها على قيم التسامح والمحبة، ونبذ ثقافة العنف التي زرعت الحقد والثأر لدى الأجيال الشابة لإحداث تغيير في هذه الثقافة.
4. دعوة القضاة إلى سرعة البت في القضايا المعروضة عليهم بما يكفل العدالة الناجزة، لما لها من أثر في بناء السلم الأهلي.
5. تعزيز حضور القانون المستمد من الأعراف الذي لا يتنافى مع التقدم، وجعله المرجع الأصيل من خلال الاهتمام بتطوير الثقافة القانونية لدى رجال العرف العشائري ليكون دورهم مساندًا لسيادة القانون، وخاصة في المناطق المصنفة في التركيب والتكوين العائلي.
6. دعوة المشرع الفلسطيني إلى تقنين العلاقة بين العرف العشائري وسيادة القانون، بحيث يكون العرف العشائري مساعدًا في التهدئة بين الأطراف المتنازعة، ويساعد في تنفيذ قرارات النيابة وأحكام المحاكم وليس بديلاً عنها.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتبين أنّ العرف الاجتماعي غير الرسمي الأكثر تأثيرًا من القانون الرسمي في تحقيق الضبط الاجتماعي، وأن تنظيم الحياة الاجتماعية ضرورة ملحة لبقاء واستمرار استقرار المجتمع الفلسطيني، وضبط علاقات سكانه، وتحديد سلوكياتهم لترسم لهم خطوطًا عريضة لحياتهم بما يتماشى وقيم المجتمع الفلسطيني.

المراجع

1. اشتية، محمد. (2022) السلم الأهلي بين سيادة القانون والعرف العشائري، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي: دور الدولة الفلسطينية في تعزيز الحقوق والحريات العامة وسيادة القانون في سياق التجربة الفلسطينية الذي نظمته الهيئة الفلسطينية لحملة الدكتوراه في الوظيفة

العمومة وشركائها، جامعة الاستقلال فلسطين، 10و11 مايو 2022.

2. بدري، تهاني. (2019) ملامح تحقيق السلم في تطبيق العقوبات الشرعية – دراسة في ضوء الهدي النبوي–، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس عشر، عدد 2: 134.
3. التميمي، عماد. (2019) الضبط الاجتماعي في الفكر الإسلامي وأثره في تحقيق مقصد الشرع من حفظ نظام الامة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس عشر، عدد 2: 415.
4. الرفاعي، أحمد. (2008) المدخل للعلوم القانونية (نظرية الحق)، بدون رقم طبعة، مطبعة كلية الحقوق، جامعة بنها.
5. زهران، عائشة. (2017) دور المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 5، العدد 4.
6. الزين، أحمد. (2020) قواعد العرف في ضوء القانون المدني، المجلة القانونية في الدراسات والبحوث القانونية، جامعة شندي، السودان.
7. سليم، هشام. (2014) المدخل في دراسة العلوم القانونية نظرية القانون ونظرية الحق في ضوء أحكام القانون المدني البحريني، البحرين.
8. شاهين، عبد النبي. (2013) المدخل لدراسة العلوم القانونية، ط1، مكتبة الوفاء بالإسكندرية.
9. الشهابي، سماح والوائلي، جميلة. (2019) الضبط الاجتماعي لدى طالبات قسم رياض الأطفال، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد 16، العدد 60.
10. صالح، محسن. (2016) الثقافة القانونية ودورها في المجتمع، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (1) العدد 2، الجزء (1).
11. صبرينة، بن جامع. (2017) الضبط الاجتماعي– منظور نظري مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 47 :565.
12. الطالبي، فتحي. (2021) دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، كلية التربية تيجي جامعة الزنتان، مجلة القرطاس، العدد12.
13. عاشور، محمد. (2018) مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
14. عبد الحميد، أمال. (2015) علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، ط2، دار المسيرة، عمان.
15. علي، بشرى. (2019) الضبط الاجتماعي وعلاقته برأس المال النفسي لدى طالبات قسم رياض الأطفال، مجلة

كلية التربية الأساسية، وقائع المؤتمر العلمي التاسع عشر الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، عدد خاص.

16. العمر، معن. (2006)، الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
17. فؤاد، بوزيد. (2018) العادات والتقاليد الشعبية بقرى حوض الصومام–جباية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 2، العدد 9: ص 10–25، الجزائر.
18. فياض، حسام الدين. (2018) الضبط الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية تحليلية، ط1.
19. القرشي، غني. (2011) الضبط الاجتماعي، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان.
20. الكفارنة، شادي. (2021) النسق القرابي في المجتمع الحضري–"دراسة سوسيوأنثروبولوجية في مدينة بيت حانون"، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد السادس والعشرون، العدد 1: 155–194.
21. محمد، محسن. (2016) الثقافة القانونية ودورها في المجتمع، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1 العدد 2.
22. مركز رؤية للدراسات الاجتماعية. (2014) أثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي، ط1، الرياض.
23. المشهداني، خالد. (2018) توظيف العرف الاجتماعي في تعليل الأحكام النحوية، مجلة الآداب، المجلد 2، العدد 127، كانون الأول.
24. معهد الولايات المتحدة للسلام. (2015) نحو ثقافة سيادة القانون، دليل عملي، واشنطن.
25. منصور، محمد. (2010)، المدخل إلى القانون (القاعدة القانونية)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.